٨٢٪ نسبة المشاركة في المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية بالسعودية

● الرياض / أ ف ب /

أعلن مسؤول سعودي لوكالة الصحافة الفرنسية امس ان نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية السعودية التي جرت الخميس في منطقة الرياض بلغت ٨٢٪ من الناخبين.

وقال العضو في اللجنة العليا للاشراف على الانتخابات البلدية سلطان البازعي ان المشاركة بلغت ٨٢٪ في منطقة الرياض خارج مدينة الرياض.

ولم يوضح الاسباب التي حالت دون اعلان نسبة المشاركة في العاصمة.

وفي ما يتعلق بالعاصمة ، نقلت صحيفة الاقتصادية امس عن امين مدينة الرياض الامير عبدالعزيز بن عياف المقرن ان اعلى نسبة مشاركة سجلت في المنطقة الثانية وهي منطقة النسيم حيث بلغت ٧٦٪ وقد سجل اكبر عدد من المرشحين في هذه المنطقة وبلغ ١١٨ مرشحا.

وسجلت أدنى نسبة مشاركة في المنطقة الرابعة من أصل مناطق الرياض السبع حيث لم تتخط النسبة ٥٨٪ بحسب امين الرياض.

ويبلغ عدد الناخبين في منطقة الرياض ٤٧٠ الف شخص لكن لم يسجل منهم على اللوائح الانتخابية سوى ١٤٠ الفا ، أي أقل من ٣٠٪ للمشاركة في هذه الانتخابات التي استبعدت عنها النساء.

وتتواصل الانتخابات في الثالث من مارس القادم في محافظات شرق وجنوب شرق البلاد ثم في ٢١ ابريل في محافظات الشمال والغرب.

أبو مازن في غزة لتثبيت الهدنة وإسرائيل تحاصره بمهلة

■ غزة/ القدس المحتلة/ وكالات الأنباء/

يواصل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس أبو مازن تحركاته لتثبيت هدنة تمكنه من التحرك على المسارات السياسية بعدما أطلقت قمة شرم الشيخ تفاؤلا حذرا حيالهم ،وشهدت أول اختباراتها أمس الأول في أعقاب إطلاق قذائف على مستوطنات إسرائيلية ردا على قيام إسرائيل بانتهاكات.

وتوجه ابو مازن أمس إلى غزة للاجتماع مع قيادتي حركة حماس وحركة الجهاد لإنقاذ الهدنة ومواصلة الحوار بهذا الشأن وذلك غداة إقالته لعدد من مسؤولي أجهزة الأمن في القطاع أكدت عزمه على المضي قدما في برنامجه وتوجهه للتهدئة التامة.

وقال مسؤول فلسطيني فضل عدم ذكر اسمه لوكالة الصحافة الفرنسية: أبو مازن سيلتقي مسؤولين عن الفصائل والقوى من بينها حماس والجهاد لتثبيت الهدنة ووقف إطلاق النار المتبادل مع إسرائيل الذي أعلن في قمة شرم الشيخ في مصر الثلاثاء.

وكانت المجموعات الفلسطينية المسلحة وبينها حماس والجهاد ابرمت اتفاقا مع عباس نهاية يناير لاحترام فترة تهدئة في الهجمات على إسرائيل.

لكن سقطت أكثر من ثلاثين قذيفة هاون مساء الأربعاء وصباح الخميس على مستوطنات يهودية ولا سيما على مجمع غوش قطيف الاستيطاني ومواقع عسكرية إسرائيلية في قطاع غزة ،أكدت حماس أنها رد على مقتل ثلاثة فلسطينيين برصاص إسرائيلي.

وبعد إطلاق هذه الصواريخ أصدر عباس تعليمات مشددة لقوى وأجهزة الأمن للعمل على وقف الهجمات على أهداف إسرائيلية في قطاع غزة ،واقال عدة مسؤولين امنيين بحسب مصادر رسمية فلسطينية.

وقالت المصادر أن ابو مازن اقال مدير الشرطة اللواء صائب العاجز ،وقائد الأمن الوطني في جنوب قطاع غزة اللواء عمر عاشور وأضافت أن مسؤولين آخرين اقيلوا من مناصبهم.

لكن بيانا صادرا عن مكتب رئيس الوزراء أحمد قريع في وقت لاحق أوضح أن صائب العاجز قدم استقالته التي تم قبولها.

وتؤكد حركتا حماس والجهاد الإسلامي حرصهما على الحفاظ على فترة التهدئة التي توصلتا إليها مع عباس مع احتفاظهما بحق الرد على أي اعتداءات إسرائيلية.

وقال سامي ابو زهرى الناطق باسم حركة حماس لوكالة الصحافة الفرنسية أن موقف الحركة الحالي هو الحفاظ على التهدئة إلى حين إعلان موقف نهائي إزاء الهدنة وهذا سيتم بعداللقاء مع أبو مازن والاستيضاح منه حول ما جرى في قمة شرم الشيخ والاجابات على التساؤلات.

وأشار إلى أن إطلاق الهاون وصواريخ القسام المحلية الصنع من قبل حماس الخميس على مستوطنات جنوب قطاع غزة كان للرد على الاعتداءات الإسرائيلية، موضحا أن بيان كتائب القسام الجناح العسكري لحماس كان واضحا بان هذا رد على استشهاد اثنين في غزة وثالث في الضفة.

من جهته قال خضر حبيب أحد قادة الجهاد الإسلامي للوكالة أن اللقاء مع أبو مازن تم الاتفاق عليه مسبقا موضحا أن حركته ستقيم بعد الاستماع إلى أبو مازن ما حدث في قمة شرم الشيخ ،وسنستمع من الرئيس حول مجريات الأمور وسيكون لنا بعدها موقف نهائي.

وأكد أن موقف حركته النهائي من الهدنة يتطلب مشاورات داخل الحركة على مستوى الداخل والخارج.

واعتبر أن من حقنا الرد على أي خرق من الطرف الإسرائيلي ،مضيفا: لكن أمر متى يتم التعاطي مع هذا الحق يعود إلى الحركة، ونحن في الفترة الحالية مع الالتزام بالتهدئة التي اعطيناها لمدة شهر.

وأعلنت حالة الطوارئ بين مختلف أجهزة الأمن ومؤسسات حركة فتح "لمواجهة الانتهاكات الأمنية".

وجاء في بيان أن "السلطة الفلسطينية ستواجه كافة التحديات والمحاولات لإعطاء الاحتلال الإسرائيلي الذرائع للتهرب من التزاماته التي تم الاتفاق عليها في قمة شرم الشيخ".

وما زال هناك وفد أمني مصري رفيع المستوى برئاسة اللواء مصطفى البحيري في غزة منذ يوم الأحد الماضي ويعقد اجتماعات ولقاءات يومية بقادة الأجهزة الأمنية وممثلي الفصائل الفلسطينية.

والتقى البحيري في ساعة متأخرة الليلة قبل الماضية بوفد من حماس لبحث موقفهم من إعلان هدنة ومعرفة خططهم في المستقبل.

وقال مشير المصري وهو متحدث آخر باسم حماس إن موقف الحركة واضح فيما يتعلق بإعلان وقف إطلاق نار أو هدنة.

وأضاف "لدينا أربعة شروط من أجل إعلان هدنة من جانبنا ،ولن نعلن أبدا عن وقف لإطلاق النار طالما لم نشهد رد فعل إسرائيلي إيجابي على شروطنا".

وذكر أن هذه الشروط هي إطلاق سراح جميع السجناء الذين يبلغ عددهم ٨٠٠٠ سجينا ،ووقف جميع الأعمال العسكرية (من اغتيالات وهدم منازل وتوغلات) ،وعودة المبعدين من غزة إلى منازلهم في الضفة الغربية وإنهاء جميع أشكال الحصار وإجراءات الإغلاق المفروضة على الأراضي الفلسطينية.

واستطرد "إذا لم تلتزم إسرائيل بأي من هذه الشروط فلن تعلن حماس وقفا لإطلاق النار ،وطالما أصر الاحتلال على القتل والقيام بعمليات فستدافع حمسا عن شعبها عن طريق مواصلة الهجمات".

وذكر مستشار إسرائيلي بارز إن رئيس الوزراء الإسرائيلي إرييل شارون قرر إعطاء الرئيس الفلسطيني مزيدا من الوقت لحمل الجماعات الفلسطينية على تنفيذ وقف إطلاق النار.

وقال رعنان جيسين لوكالة الأنباء الألمانية (د ب أ) "سنتخلى عن الأنشطة العسكرية وسنمنح أبو مازن (عباس) وقتا لاتخاذ خطوات".

واتخذ شارون القرار بعد مشاورات مع وزير الدفاع شاؤول موفاز ومسؤولي الأمن في وقت متأخر الخميس.

وقال مساعد شارون إن رئيس الوزراء لم يعط لعباس جدولا زمنيا لوقف إطلاق قذائف الهاون.

غير أن نائب وزير الدفاع زئيف بوييم قال في وقت سابق: إن الفرصة المتاحة لعباس تتضاءل ،وأضاف: أن هناك فجوة بين التزاماته الشفهية وتفكيك الجماعات المتشددة وعملياتها حسب قوله.

زيارة رامسفيلد المفاجئة للعراق تعكس قلق إدارة بوش :

وزير الدفاع الأمريكي يعترف بوجود خلل في الانتخابات النيابية العراقية

□ بغداد/روما/وكالات الأنباء

تعكس زيارة دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي، المفاجئة للعراق أمس، قلق إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الشديد من تدهور الأوضاع الأمنية في هذا البلد مع اشتداد عضد المقاومة المسلحة وتأثيرات ذلك على نفسيات جنود الاحتلال الأمريكي الذين أصبح معظمهم يعانون حالات اكتئاب، وتداهم الكثير منهم نوبات عصبية وتوترات استدعت تكثيف الأطباء النفسيين.

ويعتقد بعض المراقبين أن هدف زيارة رامسفيلد المفاجئة للعراق، البحث مع قيادات قوات الاحتلال في الإجراءات الممكنة للتخفيف من حجم الخسائر البشرية اليومية التي تتعرض لها القوات الأمريكية بصفة خاصة نتيجة الضربات القوية لرجال المقاومة الذين تضاعفت قدراتهم القتالية لتصل إلى حد إلحاق الخسائر بقوات الاحتلال وأسلحتها المتطورة والفتاكة التي لا مجال لمقارنة أسلحة المقاومة العراقية البدائية بها.

ويؤكد المراقبون أن زيارة رامسفيلد للعراق ليست للإشادة شخصياً بأداء القوات الأمريكية - كما أعلن في واشنطن - وإنما لتدارس الأوضاع الأمنية الخطيرة مع القادة الميدانيين والحكومة العراقية المؤقتة والمتطلبات اللازمة للقوات العراقية لتكون في خط الصدارة في مواجهة المقاومة العراقية.

وتواجه القوات الأمريكية وحلفاءها منذ عدة أشهر مقاومة عنيفة تتسع رقعتها يوماً بعد يوم وتتنوع وتتطور تكتيكاتها القتالية.

وعقب وصوله إلى مدينة الموصل شمال العراق أعلن رامسفيلد أنه سيكون بإمكان قوات بلاده العودة مرفوعة الرأس - على حد قوله - عندما يتمكن العراقيون من التغلب على المقاومة.

وشدد رامسفيلد، الذي يعتبر أعلى مسؤول من الإدارة الأمريكية يزور العراق منذ انتخابات ٣٠ يناير الماضي، على أن تدريب قوات الأمن العراقي هو المهمة التي تحظى بالأولوية للجنود الأمريكيين.

وحذر رامسفيلد مئات الجنود، ومن بينهم العسكريون العراقيون المتجمعون في مطار الموصل، من أن هذه المهمة ستستغرق وقتاً، لكن على العراقيين أن يستعدوا لذلك.

وقال : مع الوقت ستعود للعراقيين مهمة التغلب على المقاومين، فهذا بلدهم وهذه مسؤوليتهم، وعندما تصبح قوات الأمن العراقية واثقة من نفسها وقادرة، ستتمكن قواتنا وقوات التحالف من العودة إلى بلادها مرفوعة الرأس.

وفي المقر العام للقوات الأمريكية في الموصل طرح رامسفيلد - كما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية - الأسئلة على المسؤولين الأمنيين العراقيين، وأقر بوجود ثغرات في عملية الاقتراع في بعض المحافظات.

وقام المسؤول العسكري الأمريكي على الفور بزيارة إلى إحدى القواعد التي تجري فيها عمليات التدريب للقوات العراقية، ربما لحث العسكريين الأمريكيين على التسريع بعمليات التدريب لها وزيادة أعدادها لتأخذ مكان قوات الاحتلال في مواجهة المسلحين.

وأثناء تجول وزير الدفاع الأمريكي في كركوك، كان المئات من العرب والتركمان يتظاهرون في مدينة كركوك بشمال العراق للتنديد بالتزوير الفاضح في الانتخابات التي اعترف رامسفيلد ضمناً بها والمطالبة - أيضاً - بإعادتها (كما أفاد مراسل لوكالة فرانس برس).

وهتف المتظاهرون، الذين احتشدوا وسط المدينة قبل التوجه إلى الجنوب مروراً أمام مكاتب الحزبين الكرديين الرئيسيين : «كلا كلا للفيدرالية ... كلا كلا للتزوير».

ويطالب الأكراد بضم كركوك إلى إقليم كردستان، وسمح لآلاف الأكراد الذين قدموا من خارج المدينة، بالإدلاء بأصواتهم في الثلاثين من يناير الماضي.

وأفاد بيان وزعه المتظاهرون ويحمل توقيع (١٦) حزباً وتجمعاً عربياً وتركمانياً : إن هناك أدلة تثبت التزوير في الانتخابات، لذلك نطالب بإعادتها بغية ضمان النزاهة، محذراً من أن كركوك على شفا حفرة من النار، كما طالب الموقعون بعدم ضم كركوك إلى كردستان، لأنها عراقية مائة في المائة ولجميع العراقيين.

وكانت أحزاب عربية وتركمانية شاركت في الانتخابات البلدية التي جرت في كركوك في السادس من فبراير الجاري، قد نددت بالتصويت الكثيف للأكراد ورفضت النتائج حتى قبل نشر النتائج الرسمية.

وقد انسحبت أحزاب سنية وشيعية من الانتخابات التي جرت في المحافظة احتجاجاً على السماح للأكراد - الذين أبعدوا منها في إطار سياسة التعريب القسري في كردستان، التي اتبعها نظام صدام حسين - بالتصويت فيها، مما يرجح الكفة لصالح السكان الأكراد.

ولا تزال المفوضية العليا للانتخابات العراقية تمتنع عن تحديد موعد نهائي لإعلان نتائج الانتخابات، حيث كرر عضو بارز في المفوضية القول : إن النتائج النهائية للانتخابات النيابية العامة ستعلن بعد إتمام إعادة فرز الأصوات في عدد من صناديق الاقتراع بعد اكتشاف خلل في تطابق البيانات فيها.

وقال عادل اللامي، عضو المفوضية، لمراسل وكالة الأنباء الألمانية (د . ب . أ) : لا أستطيع أن أحدد يوماً بعينه لإعلان النتائج النهائية للانتخابات العراقية، لكنني أقول إن ذلك يقترن بإكمال عملية إعادة فرز بعض صناديق الاقتراع التي اكتشفت فيها خللاً في تطابق البيانات، مضيفاً : إن النتائج النهائية ستعلن بعد إتمام عملية التصديق عليها.

وكان مقرراً أن تعلن النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية العامة الأسبوع الماضي، لكن مفوضية الانتخابات أرجأت ذلك إلى وقت لاحق بعد أن اكتشفت خللاً في تطابق البيانات في نحو (٣٠٠) صندوق اقتراع.

وأظهرت نتائج أولية لعملية فرز الأصوات تقدم لائحة الائتلاف العراقي الموحد المدعومة من المرجع الشيعي الأعلى في البلاد آية الله العظمى علي السيستاني، وتضم قادة الأحزاب الشيعية الكبرى، بنسبة تجاوزت (٣٦٪) في عشر مدن معظمها شيعية، تليها قائمة التحالف الكردي، ثم قائمة رئيس الحكومة الحالية إياد علاوي.

من جهة أخرى أشادت كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية، في حديث نشر أمس بروما، بآية الله العظمى علي السيستاني الذي قالت إنه قام بدور مهم من أجل العراق وبنجاح الانتخابات، وسيستمر في أداء هذا الدور مستقبلاً.

ورداً على سؤال لصحيفة (لاريبوبليكا) بشأن نجاح السيستاني في الانتخابات ورغبته في أن يكون الإسلام مصدر الدستور الجديد، قالت رايس : مسألة السيستاني مسألة خاصة.

وأضافت : إنه يمثل الشيعة الذين يشكلون غالبية العراقيين، وقد دفع الناس إلى المشاركة في الانتخابات الديمقراطية، وقبل ذلك حثهم على التمرد على نظام صدام حسين الذي كان ينكر بقسوة على الجميع حقوقهم وليس على النساء فحسب.

وأضافت : من جهة أخرى له دور رئيسي في مسألة مشاركة السنة، أما بالنسبة للدستور فإننا في بداية عملية سياسية ونقاش كان مستحيلاً في السابق، وستكون هناك مفاوضات وتسويات وتغييرات بسيطة.

واعتبرت رايس أنه «كان للسيستاني دور مهم، وأعتقد أنه سيستمر في القيام به مستقبلاً».

القرضاوي: زيادة الإيجار بشكل غير معقول "إثم كبير في نظر الإسلام"

علماء الدين يتدخلون لمعالجة ظاهرة ارتفاع إيجار الشقق في دول الخليج

■ دبي /خدمة قدس برس/

أثارت قضية الارتفاع المستمر لأسعار إيجارات الشقق والدور السكنية في عدد من عواصم دول الخليج العربي ومدنه الرئيسة، حفيظة عدد من رجال الدين وعلمائه هناك، الأمر الذي دفعهم للتدخل واستحضار الفتوى الشرعية في محاولة لحث أصحاب العقارات والمسؤولين للتدخل والحيلولة دون تأثير هذه الظاهرة على الحياة الاجتماعية في هذه الدول.

وتشهد أسعار إيجارات الشقق السكنية في دول مثل قطر والإمارات والكويت، ارتفاعا وصفه المراقبون بأنه "مبالغ فيه" ولا يعكس بصورة حقيقية النمو الاقتصادي هناك. معتبرين أن غياب قوانين الضبط بالنسبة للمالكين هو السبب الرئيس في هذه الظاهرة.

وأصدر العلامة الدكتور يوسف القرضاوي، أحد أبرز علماء الدين في العصر الحالي، فتوى حول هذا الموضوع حرّم بموجبها استغلال حاجة الناس، وقال في إحدى دروسه الدينية في قطر الأسبوع الماضي إن "زيادة الإيجار بنسبة كبيرة أمر غير معقول وإثم كبير في نظر الإسلام".

وتؤثر ظاهرة ارتفاع الإيجارات في دول الخليج، على شكل الحياة الاجتماعية هناك، حيث يفضل عدد كبير من العاملين عدم اصطحاب عائلاتهم معهم لتوفير قيمة الإيجار، لتعيش العائلة مشتتة بين بلدها الأصلي، والبلد الذي توجه ربّ الأسرة إليه للعمل فيه. حيث يرافق هذه الظاهرة العديد من المظاهر التي تؤثر على مجمل الحياة في عواصم الخليج ومدنه الرئيسة.

وفي دبي بدولة الإمارات، التي تشهد أسعار الإيجارات فيها ارتفاعا يصفه المراقبون بأنه "غير مقبول"، طالب الشيخ أحمد الكبيسي، أحد أبرز علماء الدين هناك، بضرورة وضع قانون يحمي المستأجر من الاستغلال، مشيرا إلى أن وجود المسكن الملائم "يوفر الأمن والسكن والطمأنينة للناس فيتفرغون لأعمالهم"، مشيرا إلى أن أي إنسان "لا يأمن إلا في ظل وجود المسكن الذي يؤويه هو وأولاده". كما طالب الكبيسي بتعميم الفتوى التي أصدرها القرضاوي في قطر، على أصحاب العقارات والبنايات السكنية في الإمارات.

وتلقي ظاهرة ارتفاع إيجار الشقق السكنية في دول الخليج، بظلالها على الوافدين الذين أتوا من أجل العمل، فيما لا يتأثر السكان المحليون منها باعتبار أن حكوماتهم توفر لهم أنظمة إسكان بتسهيلات كبيرة، تمكنهم من تملك السكن المناسب في وقت مبكر من بدء الحياة العملية.

ويقول أصحاب مبان سكنية في دبي، إنهم مضطرون لرفع قيمة الإيجارات لديهم، بسبب الارتفاع المستمر في أسعار الأراضي ومواد البناء، الأمر الذي يزيد من الكلفة الرأسمالية لمشاريعهم، والتي يدفعها في النهاية المستأجرون.

إلا أن الدكتور محمد بسام الزين، الداعية الإسلامي في أوقاف دبي، قال في تصريحات نشرتها له صحيفة "البيان" الصادرة في دبي، إن المستأجر يبقى الطرف الأضعف في معادلة الإيجار، مشيرا إلى أن ذلك يفرض ضوابط شرعية لحمايته "ويجب على السلطات التدخل المباشر في هذا الشأن".

ويرجع خبراء عقاريون في دبي، السبب في الارتفاع المستمر في أسعار الإيجارات إلى النمو الاقتصادي المستمر في الإمارات، والذي يؤدي إلى زيادة أعداد العاملين الذين يتدفقون باستمرار إلى الشركات الجديدة، الأمر الذي ينجم عنه مزيداً من احتياجات السكن للعاملين والموظفين في تلك الشركات.

وتشير توقعات المراقبين، إلى أن الإيجارات ستشهد مزيدا من الارتفاع، في ظل تنامي الطلب من جهة، وارتفاع أسعار مواد البناء من جهة أخرى، وحذر هؤلاء من أن يؤدي ارتفاع كلف التشييد والبناء إلى الحد من التوسع في المشروعات العقارية، وتراجع العرض أمام الطلب الأمر الذي سيؤدي إلى المزيد من الارتفاع في الأسعار.

وطرحت حكومة دبي، عددا من المشاريع العقارية الضخمة، التي تقدر قيمتها بمليارات الدولارات، عبر عدد من الشركات العملاقة مثل "نخيل" و"إعمار" و"دبي القابضة"، ويتوقع مسؤولون في هذه الشركات، أن تسهم المشاريع التي سيطرحونها في الأسواق إلى خلق حالة من التوازن في قيمة الإيجارات، وتحسين شكل الحياة الاجتماعية في المدينة، ورفع نسبة العائلات المقيمة فيها.

وإلى أن يتم تهيئة هذا التوازن في الأسعار، تأتي فتوى علماء الدين فيما يخص رفع قيمة الإيجار، كمحاولة لإيقاظ قيم دينية وأخلاقية عند ملاك العقارات في دول الخليج، علها تسهم في الحد من استمرار ارتفاع الأسعار.